العدد الثامن _ نونبر2025
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

بناصر سفياني (باحث بسلك الدكتوراة)

القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني_ المحمدية.

الانتخابات بالمغرب بين الخطاب الإصلاحي وو قع السلوك الانتخابي

مقدمة :

تحتاج عملية دراسة السلوك الانتخابي إلى ثقافة تقدّر قيمة القرارات السياسية، خاصة في ظل التحولات الديمقراطية، باعتبارها قرارات تؤثر في مستقبل الدولة والبيئة المحيطة بها. فهذه القرارات تتضمن خيارات سياسية إستراتيجية بعيدة المدى يستخدمها صانع القرار للوصول إلى الحل الأمثل. ولذلك فهي تتطلب قدراً كبيراً من جهود الأفراد والسلطة السياسية الحاكمة، إضافة إلى مستوى عالٍ من الإدراك والفهم نظراً لأهميتها ومركزها الفعّال وما تفرزه من آثار على المستقبل.

إن استمرارية القرارات السياسية وفعاليتها ترتبط بمدى تقبل البيئة المحيطة لها. وما تعيشه الدول من تغيّرات وتحديات انعكس تأثيره على الممارسات السياسية وعلى طبيعة التنظيم داخلها، مما جعلها في حاجة إلى التنبؤ بمستقبلها. وهذا ما يفرض عليها البحث عن أساليب علمية جديدة في تفسير السلوك الانتخابي، والتخلي عن الأساليب التقليدية التي لم تعد قادرة على مواجهة هذه التغيرات والتحديات. وهو ما يستلزم وجود أطر بشرية ذات قوة معرفية، قادرة على توظيف مهارات فكرية تقوم على التفكير الشامل وفق منظور استراتيجي يواكب مجموع التحولات، حتى تتمكن من صنع قرارات سياسية تحقق فرصاً مستقبلية يصعب تقليدها أو حتى الوصول إليها.

المحور الأول:

خصائص السلوك الانتخابي و أنماط التصويت

يعتبر مفهوم الانتخابات، مفهوم له تاريخ سياسي كبير منذ القديم، حيث تطرق إليه مجموعة كبيرة من الباحثين والمفكرين اجتهدوا في تقديم هذا الموضوع إلى الواقع ومعرفة أهم ما يؤثر ويتأثر به، ونظرا لأهميته البالغة في ترسيخ العملية الديمقراطية وتحقيق ومبادئها وما يرتبط به من مفاهيم ومواضيع، وهذا ما سنتطرق إليه.

أولا : السلوك الانتخابي

دخل السلوك الانتخابي مجال البحث في علم النفس بشكل حاسم عام 1939 على يد عالم النفس الأمريكي **بول لازارسفيلد** (1901–1986) **Paul Lazarsfeld** في جماعة كولومبيا. وقد تلقّى لازار سفيلد تدريباته في مجال البحث المتعلق بالسلوك الانتخابي في المعهد النفسي بجامعة فيينا.

لقد عالج لازار سفيلد هذه الإشكالية من خلال وضع تصور نظري للسلوك الانتخابي يأخذ بنظر الاعتبار المفهوم النظري لاستمرارية السلوك والجانب العملي للسلوك الانتخابي، إذ عدّ لازارسفيلد السلوك الانتخابي وحدةً كلية من سلوك متسلسل (متتابع) موجَّه نحو هدف نهائي لمصلحة حزب أو مرشح. وقد مكّن هذا التصور الباحثين من دراسة السلوك الانتخابي بوصفه كُلاً متكاملاً منذ بدايات تشكيله وحتى يوم الانتخاب والإدلاء بالصوت. وقد تبنّى البحث الحالي هذا التصور للسلوك الانتخابي وعرّفه بأنه جميع الأفكار والممارسات والوجدانات الموجبة والسالبة التي تصدر عن الفرد عند اختياره من يمثله في المجتمع.

ويعرفه لازارسفيلد بأنه وحدة من السلوك المتسلسل الموجه نحو هدف ينتهي بصورة متكاملة إلى مصلحة حزب أو مرشح ما. ويعرفه الباحث بأنه جميع الأفكار والممارسات والوجدانات الإيجابية والسلبية التي تصدر عن الفرد عند اختياره من يمثله في المجتمع، ويمكن أن يتمثل على شكلين[1]:

[1] p.Lazarsfeld:Personal Influence: The Part Played by People in the Flow of Mass Communications :1959 /p: 2

سلوك انتخابي ناضج :Electoral Behavior Maturity وهو جميع الأفكار والممارسات والوجدانات التي يصدرها الفرد عند اختياره من يمثله، وتكون إيجابية بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع.

1. **سلوك انتخابي غيرناضج :Electoral Behavior Immaturity** وهو جميع الأفكار والممارسات والوجدانات التي يصدرها الفرد عند اختياره من يمثله، وتكون سلبية بما لا يخدم المصلحة العامة للمجتمع.

وتنبع أهمية السلوك الانتخابي والأدوار السياسية الفاعلة فيه من كونه سلوكًا جماعيًا إحصائيًا يُتيح تحليل أسس اختيار الناخبين لمختلف الأحزاب ومستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة. ولذلك تمت دراسة السلوك الانتخابي باستخدام دراسات الرأي العام، إلى جانب تحليل عملية الانتخابات، من أجل فهم الأسس التي يُبنى عليها تصويت المواطنين[2].

وقد أصبح هناك علم يسمى **علم السلوك الانتخابي**، وهو علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت والسلوك الانتخابي والتنبؤ بنتائجها. ويمكن اعتباره فرعًا متخصصًا في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة حول نوايا التصويت والمسوح الضخمة التي تجرى بعد الانتخابات، إلى جانب سهولة الاطلاع على إحصاءات التعداد السكاني وتطوير أساليب تحليل البيانات[3].

ويرى علماء النفس أن السلوك الانتخابي ذو خصوصية تفسيرية، وإن كانوا يتفقون على تفسيره وفق المعادلة النفسية المعروفة (مثير – كائن عضوي – استجابة)، مثل باقي أنواع السلوك. لكنهم في الوقت

نفسه ينفون عنه طابع الاستمرارية الذي يميز أنواع السلوك الأخرى، إذ إن السلوك الانتخابي لا يحدث باستمرار لأن الفرص المتاحة لظهوره ترتبط أساسًا بإجراء الانتخابات، والتي تتم عادة على فترات متباعدة قد تمتد لسنوات.

---

[2] بوحنية قوي وآخرون، الانتخاب وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة(عمان: دار الرية للنشر والتوزيع، ص :29،2012).

[3] بوحنية قوي، مرجع سابق، ص:30

وقد عالج لازارسفيلد هذه الإشكالية بوضع تصور نظري يجمع بين استمرارية السلوك والجانب العملي للسلوك الانتخابي، معتبرًا إياه وحدة سلوك كلية متسلسلة موجهة نحو هدف نهائي. وقد سمح هذا التصور بدراسة السلوك الانتخابي منذ بدايات تشكّله حتى لحظة التصويت. وقد اعتمد البحث الحالي هذا التعريف أيضًا.

1. مفهوم الانتخاب

يُعدّ الانتخاب الدعامة الأساسية لبناء النظام الديمقراطي، باعتباره وسيلة للمشاركة في تكوين المجالس النيابية التي تستمد وجودها واستمرارها من الإرادة الشعبية. ومن هنا يظهر الانتخاب كوسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين.

ويعرف **Jean-Paul Gharnay** الانتخاب بأنه" :ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة."([4])

ويتضح من هذا التعريف أن الانتخاب عمل جماعي مشروط، يخول لمن يستوفي شروطه الحق في الاختيار.

ويعرّف **ميشيل روش فيليب ألتوف** الانتخابات بأنها" :وسائل للاختيار بين البديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، وتختلف عملية الانتخاب من موقف لآخر تبعًا لثلاثة تساؤلات: من ينتخب؟ من يُنتخَب؟ وكيف تتم عملية الانتخاب؟."

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن الانتخاب عملية مفاضلة بين عدة أشخاص أو قوائم انتخابية أو برامج، وأن العملية الانتخابية متغيرة بحسب الظروف والمواقف.

2. الامتناع عن التصويت

الامتناع يعني عدم المشاركة في القضايا والأعمال السياسية نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي أو الاغتراب السياسي، وهو اتجاه يسلكه المواطنون الذين لهم حق الانتخاب[5]، ويكون ناتجًا عن قناعة ذاتية. وللامتناع نوعان:

أ :الامتناع العقلاني

[4]-داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000 ص 42

[5] أنور ربيع فتح البار مثولي النظم السياسية بيروت منشو ارت الحلبي الحقوقية،2013 ، ص: 317-318 .

هو امتناع يصدر عن أفراد مهتمين بالشأن السياسي، ويُعد تعبيرًا سياسيًا مقصودًا له أهداف واضحة، ويستند إلى مجموعة من العوامل، من أهمها:

- صعوبة التسجيل في القوائم الانتخابية.
- المناخ السياسي العام.
- المنظومة القانونية الانتخابية ومدى شفافيتها ومرونتها.
- عدم الرضا عن النظام السياسي ككل.
- ضعف أداء السلطة التشريعية.

ب : الامتناع اللاعقلاني

هو امتناع بلا أسباب واضحة، ويظهر غالبًا عند الأفراد غير المهتمين بالسياسة. ومن أسبابه:

- عدم الاهتمام بالشأن السياسي.
- اعتبار النشاط السياسي غير مجدٍ.
- الخوف من السلطة أو السياسة.
- ضعف الوعي السياسي وغموض أهداف النظام السياسي.

آليات معالجة الامتناع[6]:

6 بوحنية قوي وآخرون، مرجع سابق،45- 46

- تبسيط وتسهيل إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية.
- نشر الوعي السياسي عبر التنشئة السياسية والثقافة المدنية.
- تعزيز الثقة داخل المجتمع.

ثانيا: محددات السلوك الانتخابي.

أولا: المشاركة السياسية

يعد مفهوم المشاركة السياسية أحد أهم المفاهيم التي حظيت باهتمام العديد من المفكرين في مجالات العلوم الاجتماعية كافة، وذلك لما له من مكانة كبيرة، وأيضًا لتداخل هذا المفهوم مع العديد من المفاهيم الأخرى، وأيضًا لأن هناك الكثير من المفاهيم في مجال العلوم السياسية التي يتوقف تحققها على أرض الواقع على توفر هذا المفهوم، مثل مفهوم الديمقراطية، حيث لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي. وكما أن الديمقراطية هي عملية مركبة تتكون من مجموعة عناصر، كل عنصر فيها يشكل عملية قائمة بذاتها، فإن المشاركة السياسية كأحد هذه العناصر أيضًا هي عملية قائمة لها عناصرها الأساسية والضرورية، حيث لا يمكن إهمالها أو إسقاطها، بل يجب الاهتمام بكل واحدة منها على حدة وبنفس القدر من الجدية، حتى يتحقق الهدف من المشاركة والمتمثل في تحقيق الديمقراطية.

كما أن مفهوم المشاركة السياسية كعملية سياسية هو أكثر من شعار دعائي ترفعه دولة ما أو صفة يتسم بها نظام سياسي في مجتمع معين، بل هو فلسفة يجب الإيمان بها والعمل على ضرورة إجراء خطوات قانونية وتوفير وسائل فكرية وبشرية، حتى يتم تحقيق هذه العملية السياسية على أرض الواقع[7].

7 شريفة ماشطي المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي، في مجلة الباحث الاجتماعي) عدد (10)، سبتمبر 2010) ص 143.

ولذلك فمن الضروري البحث في مفهوم المشاركة السياسية، وذلك يعود إلى أهميته وكونه أحد المفاهيم السياسية القديمة. ولهذا وجب علينا أن نحدد أهم المفاهيم السياسية المرتبطة بتفسير المشاركة السياسية.

فالمشاركة السياسية تعددت فيها المفاهيم والتفسيرات، على أنها أساس سلوك المشاركين، أي دوافعهم النفسية. ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء إلى أحد المنظمات ومدى تأثيرها على سير الحياة السياسية، ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء الجغرافي (مدينة – ريف)، ومنهم من يرجعها إلى التنشئة السياسية والوعي والمواطنة. وسنحاول أن نلم بكل هذه التعاريف من خلال التطرق إلى عدة مفاهيم للمشاركة السياسية. فالمشاركة السياسية بمفهومها العام هي وسيلة ربط بين المواطن ومجتمعه، من خلال لعب أدوار فعلية أو سلوكية مؤثرة ومتأثرة بالنظام السياسي.

-1يعرفها إبراهيم أبراش في كتابه علم الاجتماع السياسي كما يلي: "المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورًا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات[8].

ويؤكد هذا الكاتب أن المشاركة السياسية هي عملية تأثير من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في الأحزاب السياسية، سواء تأييدًا أو رفضًا، مساندة أو مقاومة، بحيث تتيح مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في أكبر عدد ممكن من الأنشطة، بمقدار ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم وميولاتهم.

-2وتعني بحسب صامويل هنتغتون وجون نيكون ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديًا أم جماعيًا، منظمًا أو عفويًا، متواصلًا أم متقطعًا، سلميًا أو عنيفًا، شرعيًا أم غير شرعي، فعالًا أم غير فعال.

-3أما محمد السويدي فيعرف المشاركة السياسية على أنها: "عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دورًا في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (9) ".

[8]إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، عمان (الأردن): دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998 ،ص ص : 137 – 1388
[9] محمد السويدي، علم الاجتماع ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 160

بهذا المفهوم تصبح المشاركة السياسية عملية تبادل آراء بين القمة والقاعدة حول القضايا الوطنية ذات الاهتمام المشترك، ومشاركة فعلية في تحديد الأهداف العامة ومتابعة تنفيذها عن طريق الأحزاب السياسية والمجالس النيابية.

أما السيد عبد الحليم الزيات فيعرف المشاركة السياسية على أنها: "عملية طوعية رسمية تنم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية[10] ".

هذا المفهوم يقترن بمفهوم المواطنة، وهي عملية تفاعلية بين الحكام والمحكومين، بغية التأثير في النظام السياسي وإضفاء طابع الديمقراطية والشرعية عليه.

من خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى أن المشاركة السياسية هي عبارة عن إرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدوارًا وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، تدفعهم روح المواطنة ووعي سياسي مؤطر نمى من قبل وسائل الإعلام والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية، للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة، ومن هنا تتجلى أهمية المشاركة السياسية.

أهمية المشاركة السياسية.

تمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها .إن المشاركة السياسية تتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعدا لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا .فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع .وتعتبر المشاركة

[10] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج 02، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 86

السياسية إضفاء لمصداقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية، وسياجا أمنيا للديمقراطية، وذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح به القانون، وعدم احتكار العمل الوطني لصالح فئة معينة تعطي لنفسها حق الحراك السياسي.

كما أن المشاركة السياسية من شأنها أن تبعد الحكومة عن حالة الانغلاق وتفتح أمامها المجال واسعا للعمل الجماعي، الذي لا تكون فيه الحكومة الطرف الوحيد المعبر عن سياسة الأمر والنهي وإنجاز الأهداف .ثم إن إرادة المواطن نفسه ومدى اندفاعه الذاتي ورغبته في العمل وتحمل جزء من المسؤولية، من خلال دخوله ميادين العمل السياسي، من شأنه المساهمة بصفة فعالة في عملية المشاركة السياسية .

المحورالثاني : التنشئة السياسية

إن سرعة الاحداث الجارية في الحقل السياسي سواء في إطاره الوطني أو القومي أو الدولي استلزمت ان ترفقها مشاركة فعلية وفعالة من الشباب في تشكيل وصنع المستقبل وتوجيه مسار الأحداث، بدلا من الوقوف عند مرحلة التأثر بها، لذا فالحاجة تتزايد للاهتمام بعملية التنشئة، كإحدى الآليات المهمة التي يتملكها المجتمع والتي بإمكانية التحكم فيها ، ونظرا للدور الذي تضطلع بهذه الأخيرة، فإنها تحظى بقدر كبير من البحث والدراسة سواء لدى مفكري السياسة أو في حقل العلوم الإجتماعية.

هناك اتجاهين رئيسيين يعرفان التنشئة السياسية (11):

الاتجاه الأول: هو الأكثر شيوعا ا نظر إلى أن التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن، وانسجاما مع ذلك يعرف "هربت هايمان" التنشئة السياسية بأنها:"عملية تعلم الأفراد لمعايير اجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، والتي تسهم في زيادة قدرته علي أن يتعايش معها سلوكيا ."

[11] ثامر كامل محمد الخزرجي (2006)، النظم السياسية الحديثة والسياسية العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص:123.

الاتجاه الثاني: يرى أن التنشئة السياسية هي عملية يكتسب من خلالها المرء تدريجيا هويته الشخصية التي يسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي يجدها مناسبة له فالتركيز هنا لا ينصب على لاستمرارية والتوافق ولكن على التغيير والاختلاف، ان هذا الاتجاه ينظر إلى التنشئة السياسية كمكانيزم لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو لخلق ثقافة سياسية جديدة ا ترها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من حالة إلي حالة أكثر تقدما.

وبالتالي توجد تعريفات عديدة لمفهوم التنشئة السياسية، ولعل أبرزها تعريف" وليام ميتشل"الذي ذكر بأنها محاولة لتدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام، أي اكتساب المعايير والقيم والمهارات المرغوبة والمفيدة في هذا المجتمع.

أما "محمد على محمد" فقد عرفها بأنها إحدى العمليات الاجتماعية التي عن طريقها يتحصل الفرد على المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعهم، وأشار إلى أن عملية التنشئة السياسية تبدأ في غالبية المجتمعات الإنسانية في سن مبكرة، حيث يبدأ الأطفال في تكوين عالمهم السياسي في هذا السن بواسطة ارتباطهم وتزويدهم ببعض الشعارات السياسية التي يسمعونها أو التي قد يرون رسومها مثل صور الزعماء السياسيين.

وقد عرف "ألموند ويلول" التنشئة السياسية بأنها العملية التي يتم من خلالها غرس القيم والاتجاهات السياسية منذ الطفولة حتى النضج) . ومن خلال التعريفات السابقة يتحدد مفهومنا للتنشئة السياسية في "التوجهات السياسية التي يكتسبها الفرد منذ مرحلة الطفولة، ويساهم في غرسها مجموعة من المؤسسات التربوية مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، وسائل الإعلام العمانية الجماهيرية: Mass Omani The Media المقصود بوسائل الإعلام العمانية الجماهيرية فهذه الدراسة هي مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر والإعلان وهي مؤسسة تملكها الدولة بالكامل حيث يصدر عنها صحيفتي عمان، وصحيفة االوبزيرفر Observer Oman ، (والمؤسسة العمانية للصحافة والطباعة والنشر ذات ملكية خاصة)حيث تصدر عنها صحيفة الوطن(، ودار مسقط للصحافة والنشر والتوزيع ذات ملكية خاصة)حيث يصدر عنها صحيفتي الشبيبة وتايمز أوف عمان Oman of Times ،(وكذلك إذاعة وتليفزيون سلطنة عمان اللتين تملكهما الدولة).

قول «هايمن» في كتابه "التنشئة السياسية" بأنها "عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة"، والتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة

في المجتمع، كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم .

تحاول الأنظمة السياسية الديمقراطية والدكتاتورية أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي، وهذا السلوك يلعب دورا في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خلق قيم وأيدلوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها، وبما إن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني كونها مؤسسات مستقلة، وبذلك تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة، وهي مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية من خلال تأهيل وتثقيف الفرد باعتباره كائناً سياسياً مؤثراً في المجتمع ضمن معطى سياسي معين، ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الإيديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالميا، وعندما تتنحى مؤسسات المجتمع المدني عن دورها المهم في تثقيف التنشئة السياسية, فالتنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والصراعات الحزبية والطائفية تكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على إقصاء الآخر، فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف، وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة التي تساهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن. وهذا الانحراف يشكل تباين وتناقض في القيم والسلوكيات السياسية لمكونات المجتمع, والذي يمهد الطريق إلى العنف السياسي وبالتالي يدخل البلاد في فجوى سيكولوجية كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً وأمنياً.

أولا: مكونات التنشئة السياسية.

من خلال تحديد مكونات التنشئة السياسية يمكننا معرفة طبيعة النظام السياسي وخصائصه وأهدافه كما يمكننا تحديد العلاقة بين مكونات النظام السياسي للبلد. وثقافة التنشئة السياسية السائدة تساعد على فهم نمط العلاقة بين مكونات النظام السياسي القائم في المجتمع, من خلال قراءة الأطر الفكرية والإيديولوجية، ومن هذه المكونات هي:

ثقافة الفرد المكتسبة: إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية، ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه. ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته وتنغرس في ذاته وقد تتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي وتختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتساع مداركه وتنوع ثقافاته فيدخل في مرحلة التقييم والمقارنة بما كسبه واكتسبه من التجربة العمرية ومجالها المعرفي ومراحلها ومحطاتها، والتأثير الثقافي للمدرسة والعلاقات مع الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام والاتصال.

ثقافة الفرد الذاتية: إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاة، مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته فيدافع عنها ويهتم بأمرها، والثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم، وهذه الثقافة الذاتية تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سواء أكان حاكما أم محكوما، كما تؤثر في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع. ثقافة المؤسسة السياسية: ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسية للتنشئة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة "ثقافة النظام" أو الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها، ومن خلال تلك الثقافة تحاول الأحزاب والأنظمة الحاكمة أن تفرض قيمها وأيديولوجياتها سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية، رأسمالية أم اشتراكية، وعلى الرغم من أن هناك فرق شاسع بين التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الدكتاتورية، إلا أن الهدف هو واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع باعتبارها احد مكونات التنشئة السياسية وثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن والتعلق به، لكون الإحساس بالانتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة السليمة، كما تحدد ثقافة التنشئة الأطر العامة للعمل السياسي وتغذية المواطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية.

المحور الثاني: مرتكزات الإصلاحات الانتخابية بالمغرب

1.التقطيع الانتخابي بين هاجس التمثيلية والإنصاف المجالي:

يُعدّ التقطيع الانتخابي أحد أكثر المواضيع إثارة للجدل في النقاش السياسي المغربي، إذ يرتبط بشكل مباشر بمستوى عدالة التمثيل داخل المؤسسات المنتخبة. ويُقصد به الطريقة التي تُقسَّم بها الدوائر الانتخابية الترابية من أجل توزيع المقاعد.

من الناحية النظرية، يفترض أن يحقق التقطيع الانتخابي الإنصاف عبر المساواة بين الأصوات وتكافؤ الفرص بين الأحزاب، غير أن الواقع أبان في محطات متعددة عن وجود اختلالات، أهمها:

- غلبة المنطق السياسي على المعايير الديمغرافية.
- اعتماد تقطيع جزئي يخدم في بعض الأحيان توازنات ظرفية.
- ضعف الانسجام بين الخريطة الانتخابية والتقسيم الترابي الجديد للجهات.

ورغم تأكيد المشرع المغربي على احترام مبدأ الإنصاف المجالي، ظل التطبيق العملي يثير انتقادات من طرف أحزاب معارضة ومنظمات مدنية، خاصة حين تكون بعض الدوائر ممثلة بأعداد متباينة من الناخبين مقارنة بدوائر أخرى، مما يطرح سؤال المساواة في وزن الصوت الانتخابي كشرط أساسي للديمقراطية التمثيلية.

2.التمثيلية السياسية للفئات المجتمعية:

من أبرز مظاهر الإصلاح الانتخابي في المغرب اعتماد نظام الحصص أو "الكوطا" كآلية مرحلية لرفع تمثيلية الفئات الأقل حضورًا في المؤسسات المنتخبة.

- الكوطا النسائية:

اعتمد المغرب منذ انتخابات 2002 لائحة وطنية خاصة بالنساء، مما مكن من رفع نسبة حضورهن في البرلمان تدريجيًا. ومع دستور 2011 وما تضمنه من مقتضيات حول المناصفة (الفصل 19)، تم تكريس هذا التوجه عبر القانون التنظيمي لمجلس النواب الذي خصص ثلث اللائحة الوطنية للنساء، ثم تطور الأمر في انتخابات 2021 حيث استُبدلت اللائحة الوطنية بلوائح جهوية عززت حضور النساء محليًا.

•الكوطا الشبابية:

تم اعتمادها في انتخابات 2011 بفضل ضغط المجتمع المدني وبعض الأحزاب، حيث خصصت 30 مقعدًا للشباب أقل من 40 سنة. غير أن هذه الآلية ألغيت لاحقًا في إصلاحات 2021 بدعوى أنها لم تحقق الهدف المنشود، إذ تحولت إلى أداة لإعادة إنتاج نفس النخب الحزبية بدل أن تكون مدخلًا لتجديدها.

ورغم ما تحقق على مستوى التمثيلية الشكلية، ما زال النقاش قائمًا حول مدى فعالية المشاركة النسائية والشبابية داخل المؤسسات المنتخبة، إذ تُسجَّل محدودية تأثيرهم في صناعة القرار وضعف تكوينهم السياسي.

.3التزكيات الحزبية وإشكالية الشفافية

تعتبر التزكية الحزبية بوابة أساسية لخوض الانتخابات، وهي الآلية التي تمنح بموجبها الأحزاب السياسية صفة مرشح لعضو من أعضائها أو لشخص مقرب منها. وقد أفرزت هذه الآلية عدة إشكالات:

•تحكم ضيق للقيادات الحزبية في منح التزكيات، أحيانًا بناءً على الولاءات الشخصية أكثر من الكفاءة.

•ظاهرة "الترحال الانتخابي" حيث ينتقل المرشحون بين الأحزاب بحثًا عن التزكية.

•سوء تدبير التزكيات أو المتاجرة بها في بعض المناطق، مما يضر بمصداقية العملية الانتخابية.

وقد حاول المشرع المغربي التصدي لهذه الاختلالات عبر إقرار عقوبات ضد ظاهرة الترحال الحزبي وتنظيم مسطرة الطعون الانتخابية أمام القضاء الدستوري، غير أن الممارسة السياسية كشفت عن استمرار هيمنة منطق الزبونية والمحسوبية في تدبير التزكيات.

3. تمويل الحملات الانتخابية ومراقبة النفقات

يعتبر القانون رقم 29.11 بمثابة قانون تنظيمي للأحزاب السياسية حيث جاء الباب الرابع منه والفرع الأول بتسعة عشر مادة خاصة بالموارد المالية للأحزاب السياسية من المادة 30 إلى المادة 49 :

وقد أوجد المشرع المغربي صيغتين للتمويل العمومي للأحزاب تتجلى في الدعم المالي السنوي الممنوح للأحزاب السياسية، والصيغة الثانية تتمثل في المساهمة المالية التي تقدمها الدولة للأحزاب السياسية لتمويل الحملات الانتخابية

وفي هذا الصدد، يستفيد الحزب السياسي المؤسس بصفة قانونية من دعم سنوي تقدمه الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره وذلك وفق قواعد موضوعية مضبوطة.

وفصل القانون التنظيمي رقم 29.11 مختلف الإعانات التي تتلقاها جميع الأحزاب السياسية، حيث تستفيد من حصة سنوية جزافية شريطة المشاركة في الانتخابات العامة التشريعية مع تغطية نسبة 10 في المائة على الأقل من عدد الدوائر الانتخابية المحلية الخاصة بانتخابات أعضاء مجلس النواب، توزع بالتساوي في ما بينها.

كما تستفيد من مبلغ إضافي يعادل الحصة الجزافية السابقة الأحزاب السياسية التي حصلت على الأقل على نسبة 3 في المائة دون أن تصل إلى نسبة 5 في المائة من عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات العامة التشريعية، برسم مجموع نفس الدوائر الانتخابية المحلية الخاصة بانتخابات أعضاء مجلس النواب.

أما تلك التي حصلت على نسبة 5 في المائة على الأقل من عدد الأصوات المعبر عنها، فيخصص لها دعم سنوي يوزع على أساس عدد المقاعد وعدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب سياسي خلال نفس الانتخابات.

وتستفيد جميع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة التشريعية والتي غطت نسبة 10 في المائة على الأقل من عدد الدوائر الانتخابية المحلية الخاصة بانتخابات أعضاء مجلس النواب، مرة واحدة كل أربع سنوات، من مبلغ مالي للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية (المادة 32.)

هذا يطرح إشكاليات في تمويل الحملة الانتخابية :

ومن بينها ظهور تباين ملحوظ في عمليات التغطية المالية لهذه الحملات ، فالدولة تقدم إعانات مالية تبعا لمستوى تمثيلية الحزب داخل البرلمان مما يطرح إشكالية المساواة بين الاحزاب الكبرى والاحزاب الصغرى فهذه الأخيرة يصعب عليها مسايرة إيقاع التكاليف المالية الضخمة التي تصرفها الأحزاب الكبرى في حملاتها الإنتخابية مما يضرب في عمق مبدأ المساواة السياسية .

ومن بينها أيضا إشكالية تتعلق بطغيان عنصر الضبابية على مصادر تمويل الأحزاب السياسية لحملاتها الإنتخابية إذ تطرح تحفظات موضوعية حول العلاقة بين تمويل الحملات الانتخابية و آفة تبييض الأموال أو علاقة الحملات الإنتخابية بجماعات الضغط كالشركات الكبرى [12]

خاتمة:

لاشك أن دراسة السلوك الانتخابي تكون مدخلا للتعرف على مستوى الثقافة السياسية السائدة داخل المجتمع، ثم طبيعة النخب التي أفرزها هذا السلوك الانتخابي لأن وظيفتها تنافسية تبين الفاعلين السياسيين، تهدف إلى الحسم بين مختلف الفرقاء من أجل تجديد النخب وتجديد الفعل والعمل السياسي وخلق مؤسسات جديدة بأفكار وعمل وسلوكات جديدة، فرغم ما عرفه المغرب من انتخابات، فإن الاهتمام لم ينصب بشكل كبير على دراسة الحملات الانتخابية، وإن وجدت فهي تتم من خلال وصف سريع للوسائل التقنية المتبعة دون أن يتم التدقيق في المنهجية التي لازمت الحملات الانتخابية، كما أن المحلل السوسيو سياسي يجعل الانحرافات وقت الانتخابات مجرد مواضيع للدراسة وكأنها سلوكات انتخابية عادية، لأن الانتخابات في نهاية المطاف سيرورات انتخابية في محيطات اجتماعية معقدة بحاجة إلى التحليل وإلى رصد الظاهرة دون الاستفادة من نتائج الدراسة، أن عملية التسويق السياسي تحتاج إلى فرز بين الأحزاب السياسية والتميز داخلها عن الجديد وعن الحركية الداخلية التي تتبعها وعن المؤثرات التي تترك بصماتها في العمل السياسي، سواء في المحطات الانتخابية أو في المؤتمرات الداخلية،

[12] محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، الطبعة الثالثة ،مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء – ص 260-261

لائحة المراجع:

1. بوحنية قوي وآخرون، **الانتخاب وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة** عمان: دار للنشر والتوزيع،
2. داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية ،2000
3. أنور ربيع فتح البار مثولي، **النظم السياسية** بيروت منشو ارت الحلبي الحقوقية،2013 ،
4. شريفة ماشطي، **المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**، في مجلة الباحث الاجتماعي العدد (10)، سبتمبر 2010.
5. إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، عمان (الأردن): دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998
6. محمد السويدي، **علم الاجتماع ميدانه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990،
7. السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية**، ج 02، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002
8. د محمد زين الدين، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** ، الطبعة الثالثة، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء .